

عنوان البحث

**الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على معدلات التضخم
-تركيا نموذجا-**

سامح عبد الجبار يونس¹ أ.د. سعدون حسين فرحان¹

¹ جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
بريد الكتروني: samah.bap108@student.uomosul.edu.iq

تاريخ القبول: 2021/05/26م

تاريخ النشر: 2021/06/01م

المستخلص

يناقش هذا البحث موضوعا مهما ، أصبح محط أنظار الكثير وهو الانفتاح الاقتصادي وأثره في معدل التضخم في ظل قيد المديونية الخارجية ، هدف البحث إلى توضيح الآثار التي يمكن أن تحدثها زيادة الانفتاح الاقتصادي لاسيما المزايا الخاصة في تخفيض معدل التضخم وتقليل الضغوطات على السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف في الاقتصاد التركي ، وقد غطى البحث المدة (1990-2019) ، انطلق البحث من فرضية مفادها أن لزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي دور كبير في تخفيض معدل التضخم ، استخدم في البحث أسلوب التحليل النظري وعزز هذا باستخدام أسلوب التحليل القياسي والذي تم فيه اختبار استقرارية البيانات والتي استخدم على أساسها تحليل الانحدار ، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها ، تحقيق فرضية البحث التي نصت على دور الانفتاح الاقتصادي في تخفيضه لمعدل التضخم في الاقتصاد التركي ، وقد وضع الباحث عدد من المقترحات التي تتلاءم مع النتائج التي توصل إليها البحث .

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري ، تحرير حساب رأس المال ، التضخم .

RESEARCH ARTICLE

**ECONOMIC OPENNESS AND ITS IMPLICATIONS FOR
INFLATION RATES
Turkey as a model****A. M . Dr Samah Abdul-Jabbar Younes¹**

¹ University of Mosul / College of Business and Economics
Department of Economics

Supervised by Saadoon Hussian Farhan**Published at 01/06/2021****Accepted at 04/05/2021****Abstract**

This research discusses an important topic, which has become the focus of attention of many, which is economic openness and its impact on the rate of inflation in light of the constraint of foreign debt. The aim of the research is to clarify the effects that the increase in economic openness can have, especially the special advantages in reducing the rate of inflation and reducing the pressures on monetary policy to achieve this goal. In the Turkish economy, the research covered the period (1990-2019), the research started from the hypothesis that increasing the degree of economic openness has a major role in reducing the rate of inflation. On the basis of which regression analysis was used, the research reached a set of results, the most prominent of which was the fulfillment of the research hypothesis, which stipulated the role of economic openness in reducing the rate of inflation in the Turkish economy, and the researcher developed a number of proposals that are compatible with the findings of the research.

Key Words: trade openness, capital account liberalization, inflation.

المقدمة

كانت هناك دراسات تقدر العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم لأكثر من 50 عام، بينما تعترم زيادة انفتاح البلدان من خلال محاولة خفض الحصص والتعريفات مع اتفاقية الجات و الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية التي أنشئت لتوفير تحرير التجارة ، من ناحية أخرى تحاول البلدان إبقاء التجارة الخارجية تحت السيطرة من خلال تطبيق نظام الحصص والقيود إما لحماية صناعاتها المحلية أو لتوليد الدخل ، ومع انتهاء الحمائية في السبعينيات ، بدأ مع الكساد الكبير ، مع تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار، تم تسريع الجهود لتطبيق نموذج التصنيع الموجه للتصدير كسياسة وطنية، شهد التغيير الهيكلي الرئيسي في الاقتصاد التركي أيضاً في الثمانينيات التخلي عن سياسة تطوير بدائل الواردات واعتماد سياسة التنمية المفتوحة والموجهة نحو التصدير، منذ عام 1980 زاد حجم التجارة الخارجية لتركيا بسرعة ، و لاسيما الأثر الإيجابي للسياسة النقدية التوسعية المطبقة لتمويل عجز الموازنة على المستوى العام للأسعار مما أدى إلى بقاء معدلات التضخم مرتفعة خلال هذه الفترة.

يتم تحديد انفتاح الاقتصاد من خلال عدد كبير من العوامل ، وأهمها التجارة بنسب الدخل ، والقيود التجارية مثل التعريفات الجمركية ، والحواجز غير الجمركية ، وأنظمة الصرف الأجنبي ، والسياسات غير التجارية ، وهيكل الاقتصادات الوطنية. إن حصة المعاملات التجارية في القيمة المضافة للبلد هي نتيجة لكل هذه العوامل.

كان التضخم أحد أهم مخاوف صانعي السياسات ، لأنه يخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد الذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، لذلك ، كان الحفاظ على النمو الاقتصادي المستقر غير التضخمي هو جوهر سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية ، ويمكن أن يتأثر التضخم في البلدان النامية بالعديد من المتغيرات مثل (التقلبات في سعر الصرف وميزان المدفوعات وتدفقات الاستثمار الأجنبي) .

شهدت العقود الأخيرة توسعاً كبيراً في التجارة العالمية وتراجعاً متزامناً في تقلبات التضخم ، وقد لفت الانتباه إلى محددات الربح والخسارة من التجارة الدولية لعدة قرون، التجارة الدولية عادة ما تخلق النمو الاقتصادي، و من ناحية أخرى ، فإنه يؤدي أيضاً إلى حدوث تضخم، وقد تم تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم في تركيا في الفترة 1990-2019 في هذه الدراسة باستخدام طريقة OLS، ، تم تحديد أن هذه الدراسة تدعم معظم الدراسات التي توضح العلاقة السلبية بين الانفتاح التجاري والتضخم.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في عرض مدى أهمية سياسة الانفتاح الاقتصادي بشقيه التجاري والمالي على معدلات التضخم في البلدان النامية غير النفطية بالاعتماد على فرضية رومر التي تبين مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على التضخم بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى لتركيا خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990-2019.

مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث بمكانة وأهمية مشكلة التضخم بوصفها من المشاكل الاقتصادية المعاصرة والتي أضحت لا يخلو منها اقتصاد إي بلد ومن ثم تنعكس معدلات التضخم بآثار سلبية على مجمل النشاطات الاقتصادية ولاسيما عندما ترتفع إلى معدلات ومستويات يكون من الصعب التعامل معها من خلال أدوات السياسة النقدية بمفردها .

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان تأثير الانفتاح الاقتصادي بشقيه (التجاري ، والمالي) في التخفيف من معدلات التضخم في تركيا .

فرضية البحث

هي وجود تأثيرات ايجابية أو سلبية للانفتاح الاقتصادي في الحد أو التخفيض من مستويات التضخم إلا أن هذه التأثيرات تختلف بحسب حجم المديونية الخارجية للبلد فيكون الحد من التضخم في البلدان منخفضة المديونية اكبر من البلدان المثقلة بالديون .

منهجية البحث

اعتمد البحث على الربط بين الجانب النظري الذي وضح فيه الانفتاح الاقتصادي بتفاصيله ثم بيان العلاقة النظرية بين التضخم و الانفتاح الاقتصادي تلاه الواقع الاقتصادي لتركيا والإطار القياسي الإحصائي فركز على تقدير النموذج الخاص بالبحث وقد تم جمع البيانات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وال UNCTAD من اجل إيضاح العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة ل تركيا .

المبحث الأول**الإطار العام لدراسة الانفتاح الاقتصادي****أولاً: مفهوم الانفتاح الاقتصادي:**

يعكس الانفتاح الاقتصادي السياسة الاقتصادية الدولية التي تبين نشاطات الحكومة وتأثرها بالحركة التجارية بين مختلف البلدان، أو هي الإجراءات المتبعة من أجل إلغاء التعريفات الكمركية على الواردات والحصص النسبية، وإن قطاعات الاقتصاد المحلية مرتبطة بشكل مباشر وكبير بالقطاع الخارجي، وكلما تطورت القطاعات المحلية خصوصاً (قطاع الزراعة والخدمات والصناعة)، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات الصناعية والزراعية مما يؤدي إلى تصريف الفائض من السلع والخدمات عبر تصديره للخارج.

ويشمل مفهوم الانفتاح الاقتصادي على إطار مفاهيمي أوسع فهو ليس مجرد توافر السلع والخدمات تحت اليد فحسب، وإنما هو انفتاحاً على الخدمات التقنية فضلاً عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية ومدى توافرها والتدفقات النقدية الدولية (النقاش، 2006، 187)، و كذلك هو إعادة ترتيب هيكل الإنتاج وانتعاش حركة التصدير أي انتقال السلع عبر الحدود الدولية، وتوافر الاستثمار وحركة رؤوس الأموال، بحيث تتماثل السلع المستهلكة في مختلف الدول المستوردة للسلع والبضائع (الخطيب، 2005، 11)، وكما يمكن النظر إليه على انه الدرجة التي يمكن أن تصل إليها المعاملات الاقتصادية غير المحلية (الاستيراد والتصدير)، وتأثيرها علي حجم ونمو الناتج القومي، ودرجة الانفتاح تُقاس بالحجم الفعلي للصادرات والواردات المُسجلة بوصفها نشاطات للاقتصاد القومي، ومعروفٌ أيضًا بـ (مُعدّل إمبكس) وهذا المقياس مُستخدم من لدن أغلب الخبراء الاقتصاديين المُهتمين بالسياسة في تحليل التأثير والعواقب الناتجة عن التجارة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة تجريبياً (حسين

2016، 2)، ويمكن أن يشير الانفتاح الاقتصادي إلى: ظواهر التكامل الاقتصادي الكبير بين البلدان التي تكاملت من خلال تحرير التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال، فضلا عن التغيرات التكنولوجية، ويتم قياسها على أنها $(X + M / GDP)$ والتي تعكس الصادرات والواردات بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، (Squalli & Wilson, 2006, 6-7).

ثانيا : - مقاييس الانفتاح الاقتصادي:

غالباً ما يتم استخدام العولمة الاقتصادية والانفتاح بالتبادل، ومع ذلك في الأدبيات ذات الصلة يعد مفهوم الانفتاح الاقتصادي المصطلح الأكثر شيوعاً لتفسير ظواهر زيادة التكامل الدولي في التجارة والتمويل، ونفضل استخدامه على مصطلح "العولمة"، والمقاييس الحالية للانفتاح الاقتصادي التي يتم فهمها عموماً على أنها الدرجة التي يمكن للجهات الفاعلة غير المحلية المشاركة فيها أو المشاركة في الاقتصاد المحلي ، يمكن تجميعها بطريقتين :

حسب نوع الانفتاح (انفتاح حقيقي أو انفتاح مالي).

وفقاً للمصادر المستخدمة في تكوين مقياس الانفتاح.

و هذه المصادر هي إما إحصاءات اقتصادية مجمعة (مقاييس فعلية) أو تقييمات للأسس المؤسسية للانفتاح الاقتصادي، أي الحواجز الموضوعية قانوناً أمام التجارة والمعاملات المالية (التدابير القانونية)، و فضلا عن ذلك تهدف التدابير "الهجينة" إلى دمج المعلومات المتعلقة بالجانبين الحقيقي والمالي (Gräbner, et al, 2021, 3).

إن مقاييس الأمر الواقع (DE-FACTO) هي مؤشرات موجهة نحو النتائج ، وتعكس الدرجة الفعلية للانفتاح في الاقتصاد العالمي، بينما تستند التدابير القانونية (DE-JURE) إلى تقييم الإطار القانوني لدولة ما فهي تعكس رغبة الدولة في الانفتاح على النحو الذي تعبر عنه البيئة التنظيمية السائدة وعادةً ما تستند التدابير القانونية المتعلقة بالتجارة إلى معدلات التعريف الجمركية (مثل الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية)، أو معلومات عن الحواجز التجارية غير الجمركية (مثل قواعد الترخيص والحصص)، أو الإيرادات الضريبية الناشئة عن الأنشطة التجارية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، وتشير تدابير القانون المالي إلى المدى الذي يفرض فيه بلد ما قيوداً قانونية على معاملاته الرأسمالية عبر الحدود وبما أن المؤشرات القانونية تقيّم البيئة التنظيمية لبلد ما، فمن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن هذه البيئة لا تتأثر بالسياسات الاقتصادية المحلية فقط، كما أنها تتشكل من خلال تأثير المؤسسات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي أو (منظمة رايد)، ويمكن عرض هذه المؤشرات ومكوناتها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1) أنواع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي

التقييم للمقاييس النهائي	تقييم الانفتاح فيما يتعلق بالتدفقات الحقيقية (السلع والخدمات)	تقييم الانفتاح فيما يتعلق بالتدفقات المالية	تدابير مجتمع
تقييم النتائج المالية، الفعلية للانفتاح الاقتصادي	المقاييس الفعلية للانفتاح التجاري DE-facto على سبيل المثال: إجمالي الواردات أو الصادرات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	المقاييس الواقعية للانفتاح المالي-DE facto، على سبيل المثال: الاستثمار الأجنبي المباشر أو الأصول المالية المحجوزة	تدابير تدمج الجوانب الحقيقية والمالية
DE-facto تدابير هجينة للانفتاح بحكم الأمر الواقع			
تقييم الإطار القانوني للإجراءات القانونية للانفتاح الاقتصادي	المقاييس القانونية للانفتاح التجاري-DE JURE على سبيل المثال: معدلات التعريفية الكمركية، الحواجز التجارية غير التعريفية	المقاييس القانونية للانفتاح المالي DE-JURE على سبيل المثال: قيود الاستثمار الأجنبي المباشر أو قيود حساب رأس المال	
DE-JURE تدابير هجينة لمؤشرات الانفتاح بحكم القانون			

Gräbner, C., Heimberger, P., Kapeller, J., & Springholz, F. (2021). Understanding economic openness: a review of existing measures. *Review of World Economics*, 157(1), 87-120.

إن هذه المؤشرات تقيس فعلياً جوانب مختلفة من الانفتاح والتي لا يجب أن تكون متسقة لبلد ما مثلاً أن يكون لدولة ما موقف قانوني دفاعي من ناحية الانفتاح لكنها تلعب دوراً مهماً في منظمة التجارة العالمية مثل (الصين)، أو كمرکز مالي (مثل مالطا)، وفي الوقت نفسه قد يكون بلد ما منفتحاً على التجارة من حيث المؤسسات والسياسة المتبعة، ولكنه مع ذلك متخلف دولياً من ناحية التجارة الدولية مثل (أوغندا) أو بسبب بعده الجغرافي (مثل كندا). (Gräbner, et al, 2021,4)

ومن ثم فإن الآثار المستمدة من المؤشرات القانونية يمكن أن تختلف بشدة عن تلك المشتقة من مؤشرات الأمر الواقع حيث أن الأول يعتمد في الغالب على عامل واحد ولكنه بارز في تشكيل التكامل الاقتصادي الفعلي - البيئة التنظيمية للبلد، بينما المؤشرات الواقعية تركز على النتائج الإجمالية.

وبالتالي فهم يفسرون التأثير الكلي بسلسلة من العوامل المختلفة، مثل مستوى التكنولوجيا، والموقع الجغرافي، ووجود الموارد الطبيعية، واللوائح القانونية والسياسات الضريبية، والعلاقات السياسية والتاريخية، والاتفاقيات المتعددة والثنائية أو جودة المؤسسات، لذلك يمكن النظر إلى التدابير الواقعية على أنها تفسر التأثير الإجمالي لجميع العوامل ذات الصلة دون أي طموح لتحديد مساهمتها النسبية، (Martens, et al , 2015,5) ويمكن سرد مقاييس الانفتاح الاقتصادي كالتالي:

(1) الانفتاح التجاري:

هو الانفتاح الفعلي على تجارة السلع والخدمات وهو موضوع رئيسي محل الاهتمام في المناقشات حول الانفتاح الاقتصادي، المقياس الأساسي في هذه المناقشات هو مقياس حجم التجارة بوصفها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي يمكن عرضها كالتالي:

حجم التجارة (الاستيرادات+الصادرات)

GDP الناتج المحلي الاجمالي

فإن تدابير الانفتاح الواقعية البديلة تعتمد في الغالب على المكونات الفرعية والاختلافات في نهج التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي، وربما تتبع شعبية مقياس التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من توفرها وتوافقها الوثيق فضلا عن كونه مقياسا له شعبية في الاستخدام بالدراسات الاقتصادية.

هناك أيضًا عدد من المتغيرات، مثل الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي أو الواردات/ الناتج المحلي الإجمالي، والتي يمكن أن تكون بدائل جديدة بالاهتمام، أما أراد المرء التركيز على الانفتاح الذي يُفهم بمعناه الخارجي (الصادرات) أو بمعنى داخلي (الواردات)، (Fuji,2019,5).

وعلى الرغم من كثرة استعمال هذا المقياس، إلا أنه يجب استخدام التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي ومتغيراتها بحذر لعدد من الأسباب، ومعظمها يتعلق طبعا بحسب الناتج المحلي الإجمالي من خلال أخذه كنقطة مرجعية، (التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي) ، ويتضمن هذا المقياس واضحا في حجم التجارة ، حيث تُظهر الاقتصادات الصغيرة عادةً أحجامًا تجارية أعلى بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصادات الكبيرة ، وهي حقيقة معروفة جيدًا من خلال تقدير معدلات جذب التجارة، نتيجة للاقتصادات المحلية القوية، والتي تصادف لنا أنها تلعب دورا رئيسيا في التجارة الدولية (مثل الولايات المتحدة أو اليابان أو ألمانيا أو الصين)،.

وقد ناقش (Fuji,2019) هذا السؤال بمزيد من التفصيل، من خلال مقارنة قيم التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي لبيانات التجارة الدولية وعلى مستوى المقاطعات والأقاليم، وجد أن التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي تقيس في المقام الأول مدى البعد الاقتصادي والمكاني وخصوصية توزيعات الإنتاجيات القطاعية، وكما وجد أن هناك تباين كبير على المستوى الدولي في المقياس يعود إلى التباين في الناتج المحلي الإجمالي، وليس التدفقات التجارية، وبالفعل وبسبب طبيعة الناتج المحلي الإجمالي ، فإن مقياس التجارة / الناتج المحلي الإجمالي يشير أيضًا إلى التقلبات الدورية للاقتصادات العالمية، و على سبيل المثال الأزمة المالية في 2008-2009، جعلت العديد من البلدان تبدو "أكثر انفتاحًا" من حيث التجارة / الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ببساطة بسبب التأثير غير المتناسب للأزمة على الناتج المحلي الإجمالي (Frankel & Romer , 2000,7) .

ويُنصح الباحثون التجريبيون بالتفكير بشكل نقدي حول مشكلات التجانس المحتملة، خاصة عند اقتران مقياس التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي مع المتغيرات الأخرى المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي في العمل التطبيقي، وقد تمت معالجة تحيز حجم التجارة / الناتج المحلي الإجمالي على الأقل من قبل العديد من المؤلفين، مما أدى إلى ظهور المؤشرات البديلة، تتضمن الاستراتيجيات الإضافية لمعالجة هذا التحيز في الحجم مؤشر (Herfindahl) وهو مؤشر واسع ومقبول لتركيز السوق ويحسب من خلال تربع حصة سوق كل شركة منافسة في السوق ومن ثم تجميع الأرقام الناتجة والتي يمكن أن تتراوح من (0-10000)، وكما يستخدم لتقييم قضايا الاندماج وهو معكوس للأسهم النسبية لجميع الشركاء التجاريين (لحساب تنوع علاقات التبادل) أو الاستراتيجيات القائمة على نموذج الانحدار حيث يتم أولاً تقدير انحدار التجارة / الناتج المحلي الإجمالي على سلسلة من المتغيرات الديموغرافية والجغرافية ويتم تفسير بقايا هذه الانحدارات فقط على أنها مقياس لخصائص الدولة (Vujakovyc,2010,13).

(2) مقياس نسبة التجارة / السكان :

يهدف هذا المقياس إلى تصحيح حجم البلد فقط ، ولكن ليس لمتوسط الدخل ومع ذلك لم يتم استخدام هذا البديل النهائي في أدبيات الاقتصاد التطبيقي حتى الآن، على النقيض من التوجه نحو النتائج للتدابير الواقعية، ينصب تركيز التدابير القانونية عادة على معدلات التعريفات والأشكال المؤسسية الأخرى للحوافز التجارية.

لسوء الحظ هناك نقص في المؤشرات القانونية السليمة من الناحية المنهجية والمتاحة على نطاق واسع، ويعد مؤشر Sachs and Warner (1995)، أحد الإجراءات القانونية المبكرة والأكثر تأثيراً للانفتاح التجاري، أي إنه مؤشر ثنائي يصنف بلدًا على أنه مغلق إذا استوفى واحدًا على الأقل من خمسة معايير تتعلق بمعدلات التعريفات الجمركية والحوافز التجارية غير الجمركية، والحوكمة الاشتراكية في العلاقات التجارية، والفرق بين أسعار الصرف في السوق السوداء والصرف الرسمي، و عند استخدامه في اندحارات النمو، يشير المؤشر في الغالب إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والتجارة على سبيل المثال (Wacziarg and Welch 2008)، وهو المقياس المعتمد على التعريفات (Jaumotte, et al, 2013) ويقدم مقياسا يعتمد على:

(1) إيرادات التعرف بوصفها نسبة من قيمة الواردات .

(2) متوسط معدلات التعريف غير الموزونة.

وباستخدام هذا المقياس، فإنهم يسعون إلى القياس المباشر للتغيرات في الإطار التنظيمي للدول، لسوء الحظ فإن تغطية مجموعة البيانات المقدمة من (jaumotte & et al, 2013,285) محدود ويؤسس المؤلفون وجهة نظرهم عن البيانات الداخلية لصندوق النقد الدولي فقط ولا يمكن استخدامه على نطاق واسع، تم إثبات مؤشرين إضافيين من قبل المؤسسة الفكرية و المعروف عنها أنها تروج لأجندة السوق الحرة ، أي مؤشر حرية التجارة، استنادًا إلى مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث، ويغطي 182 دولة من عام 1995 حتى عام 2019، ومؤشر حرية التجارة على الصعيد الدولي، الذي يستند إلى مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم الصادر عن معهد فريزر، يغطي هذا الأخير الفترة بين 1970 و 2000 في فواصل زمنية مدتها 5 سنوات ويحتوي على بيانات سنوية على مدى الفترة 2000-2017 لـ 161 دولة.

كلا النهجين عبارة عن مؤشرات مركبة تدمج العديد من المتغيرات المتعلقة بالتعريفات الجمركية وغير الجمركية في مقياس نهائي، وهي تستند إلى قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة (world integrated trade solution)، (WITS) المتاحة لدى الجمهور، وبالتالي فإن المؤشر قابل للتكرار ومتاح لـ 159 دولة خلال الفترة من 1988 إلى 2018، ويتم حساب المؤشر كالاتي:

$$\text{Trade freedom} = 100 * \frac{\text{Tariffmax} - \text{Tariffx}}{\text{Tariffmax} - \text{Tariffmin}} \text{ NTB}$$

حيث إن Tariff x: هو المتوسط المرجح لمعدل التعريف في الدول

Tariff max و Tariff min: هي الحدود العليا والدنيا لمعدلات التعريف

NTB تمثل: الحد الأدنى للتعريف هو صفر، والحد الأعلى هو 50% اعتمادا على استخدام الحوافز غير التعريفية يتم خصم العقوبة من النتيجة الأساسية.

3) مقاييس الانفتاح المالي:

يأتي المقياس الواقعي الأكثر شيوعاً للانفتاح المالي من مجموعة البيانات التي تم تجميعها وتحديثها باستمرار بواسطة (Lane, et al, 2017, 17)، ويشار إليه الآن عادة باسم "مؤشر الانفتاح المالي" ويتم تعريفه على أنه حجم الأصول والخصوم الأجنبية للدولة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Baltagi and others, 2009, 290-285)، قاعدة بيانات و(IMF) تعتبر هذه القاعدة المصدر الأكثر شمولاً للمعلومات من حيث مخزون رأس المال المالي فضلاً عن مؤشر الانفتاح المالي، تحتوي مجموعة البيانات هذه أيضاً على ثلاثة مؤشرات أكثر تحديداً تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق الأسهم التي تم تطبيقها على نطاق واسع في التحليلات التجريبية، ويمكن الحصول على مجموعة مؤشرات قابلة للمقارنة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر من الأونكتاد. ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤشرات غالباً ما يتم اعتمادها على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فهي تخضع لنفس الانتقادات مثل تدابير الانفتاح التجاري الفعلية التي نوقشت آنفاً، ومع ذلك فهي متوافرة أيضاً بقيم مطلقة بالدولار الأمريكي، واستند كل من (Saadma, Steiner, 2016, 16) إلى البيانات المقدمة من لين وميليس و فيريتي لإنشاء مؤشر للانفتاح المالي الخاص ويمكن عرضه كالاتي:

$$\text{Open-pv} = \text{Co} - \text{Ra}$$

Co تمثل: مساعدات التنمية الرسمية والاحتياطات الدولية

Ra تمثل: الأصول المندثرة والخصوم الأجنبية

وهناك جوانب ذات أهمية خاصة يجب النظر إليها:

أولاً: يلعب التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بشأن ترتيبات الصرف وقيود الصرف دوراً بارزاً حيث تعمل هذه التقارير كمصدر رئيسي لاشتقاق المؤشرات غير القانونية فيما يتعلق بالانفتاح التجاري (IMF 2016)، من هذا يمكننا التمييز بين ثلاث فئات فرعية من مقاييس القانون المالي:

(1) المؤشرات غير القانونية التي تستند على تدفقات رأس المال.

(2) المؤشرات غير القانونية التي تستند للقيود التنظيمية لـ صندوق النقد الدولي .

(3) المؤشرات غير القانونية التي لا تستند إلى تقرير صندوق النقد الدولي، المؤشرات المستندة إلى الجدول بيانات متكونة وتأتي مع ميزة أنها سهلة الاستخدام نسبياً، في المقابل، تحتوي المؤشرات المستندة إلى النصوص على معلومات أكثر دقة حول القيود التنظيمية لتدفقات رأس المال (Quinn and others, 2011, 500-502).

ثانياً: ويتم استخدام مؤشر (KAOPEN) وهو اختصاراً لمؤشر انفتاح حساب رأس المال على نطاق واسع في الأدبيات المتعلقة بتأثيرات الانفتاح المالي، وهو يركز على القيود التنظيمية لمعاملات حسابات رأس المال، وهو متاح للجمهور ويغطي 181 دولة خلال الفترة 1970-2017، وهذه التغطية الواسعة نسبياً لمؤشر تشين-إيتو هي سبب رئيسي لشعبيته، يعتمد المؤشر على معلومات حول القيود المفروضة على المعاملات المالية عبر الحدود، على النحو المنصوص عليه في الجداول الموجزة لتقرير صندوق النقد الدولي (Chinn and Ito 2006, 2008)، لتكوين المؤشر قام Chinn بتدوين القيود التنظيمية كالاتي:

(1) وجود أسعار صرف متعددة.

(2) قيود على معاملات الحساب الجاري.

(3) قيود على معاملات حساب رأس المال.

(4) شرط التنازل عن عائدات التصدير.

(4) المقاييس المختلطة والمجمعة للانفتاح الاقتصادي:

في حين أن هناك عددًا من المؤشرات المختلفة لتقييم كثافة العولمة بشكل عام، فالمؤشرات التي تركز بشكل خاص على العولمة الاقتصادية السياسية أو الجوانب الثقافية للعولمة نادرة نسبيًا، لاشتقاق مثل هذه المقاييس الأكثر تحديدًا للعولمة الاقتصادية، يتطلب من الباحثين أولاً عزل الأبعاد الاقتصادية ذات الصلة ثم تحديد المتغيرات المناسبة لقياس هذه الأبعاد، ومن بين مؤشرات العولمة التي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لتقييم البعد الاقتصادي للعولمة - مثل مؤشر ارتباط (Ghemawat and Altman 2016)، أو مؤشر العولمة الجديد (Vujakovic, 2010) أو مؤشر Maastricht للعولمة (Figge and Martens 2014) - يحتل مؤشر (Gygli et al؛ Drcher 2006، 2019) موقعًا استثنائيًا من حيث التغطية والوضوح المفاهيمي والشفافية، يتم توفير المؤشر من قبل المعهد الاقتصادي السويسري (KOF) وهو إلى حد بعيد يعد المؤشر الأكثر تطبيقًا على نطاق واسع للانفتاح الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية (Potrafke, 2015, 3-5).

وفي الآونة الأخيرة قدم KOF هو مؤشر مركب يوفر قراءة موثوقة لاتجاه نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السويسري مقارنة بالربع نفسه من العام السابق، يعتمد مقياس KOF الاقتصادي على تصميم متعدد القطاعات مع ثلاث وحدات: الناتج المحلي الإجمالي الأساسي، والبناء، والخدمات المصرفية، و يحتوي المقياس على هيكل معقد لأنه يضم أكثر من 200 مؤشر فردي في عدة خطوات، (Gygli et al, 2019, 551-552).

المبحث الثاني

واقع الانفتاح الاقتصادي وعلاقته بالتضخم في تركيا

شرعت تركيا في عام 1980 بتطبيق برنامجا اقتصاديا شاملا وطموحا استهدف احداث تغييرات بنيوية في هيكل الاقتصاد التركي، سواء في الإنتاج أو التجارة ونقل تركيا من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث، وهو برنامج بعيد الأمد ارتكز بقوة على إعادة النظر في إستراتيجية التصنيع عبر التخلي عن إستراتيجية إحلال الواردات هذه الإستراتيجية التي ظل الاقتصاد التركي رهينة لها طوال عقود من الزمن والتحول إلى إستراتيجية التصدير الموجه للخارج، وجعل الاقتصاد التركي أكثر اندماجا في سوق رأس المال العالمي إلى جانب توسيع التجارة مع العالم الخارجي والتركيز على تنافسية تركيا في السوق الخارجية.

إن برنامج الإصلاح تبنى مسألتين رئيسيتين، الأولى الانتقال إلى السوق الخارجية، والثانية تحرير نظام سعر الصرف فضلاً عن تحرير السياسة النقدية، وقد حقق الاقتصاد التركي نجاحا ملموساً إلا انه لم يكن مميّزاً عبر وصول متوسط معدل النمو بما يقارب 4.5% طوال العقدين (1980-2000)، إلا أن ذلك ترافق مع معدل تضخم كان المتوسط 60% في عقد الثمانينات و 80% في التسعينات ودفع ذلك متخذي القرار الاقتصادي إلى تقديم برنامج إصلاحى ارتكز على إعادة الهيكلة والإصلاح بعيد الأمد في خريف عام 1999 كان هدفه الرئيسي خفض معدلات التضخم والاستفادة بقوة من مزايا الانفتاح المالي والتجاري الذي اكتسبته تركيا في برنامجها

الإصلاحي الأول عبر وقف التضخم المستورد وكذلك التوقعات التضخمية وإعادة تقييم الليرة التركية لقاء سلة من العملات لدعم برنامج مكافحة التضخم. (Atabay, 2016, p, 139-140)

ومنذ مطلع عام (2000) تميز الاقتصاد التركي بنمو اقتصادي سريع وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي فضلا عن تقارب معدل التضخم مع نسب التغير في سعر صرف الليرة التركية .

أن الهدف الجوهري لهذا البرنامج كان الاستعادة من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والذي عد المغذي الرئيسي لمعدل النمو في تركيا. (Khalid, 2016 , p51)

والى جانب كل هذا تعايشت تركيا مع مديونية خارجية منذ نهايات عقد السبعينات والتي كانت المصدر الرئيسي , للتضخم فضلا عن عجز الموازنة المزمّن الذي كانت السياسة النقدية المرتكزة على الإصدار النقدي الجديد العنصر الرئيسي لتمويله وهو ما ترتب عليه تعميق مشكلة التضخم عبر زيادة نمو المعروض النقدي .

(Schmusch , 2008 ,p17)

ويمكن القول أن البرنامج الإصلاحي الذي تبنته تركيا منذ مطلع عام (2000), كان برنامج لمواجهة التضخم الذي عُدّ سمة بارزة للاقتصاد التركي حتى أصبح من أهم سماته منذ عقد السبعينات , وارتكز هذا البرنامج على تخفيف عجز الموازنة الكبير وتقييد المديونية الخارجية من جهة وإعادة تقييم الليرة التركية , وأخيرا تعزيز الانفتاح المالي والتجاري الذي أسهم في تخفيض الضغوط على السياسة النقدية من أجل مكافحة التضخم ودعم برامج الاستقرار التي تبنتها تركيا من أجل حل هذه المشكلة ووضع تركيا في على المسار الصحيح بوصفها بلداً يتمتع بخصائص الاقتصاد المتحرر المبني على الاستقرار المالي والنقدي والتجاري .

المبحث الثالث

التحليل القياسي لأثر الانفتاح الاقتصادي في معدل التضخم في تركيا

بعد استكمال الجانب النظري نأتي إلى تقدير النموذج القياسي الخاص بالبحث وقد جمعت البيانات الخاصة بتركيا اعتماداً على منشورات البنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون OECD , سنبداً بالأول بتصنيف النموذج الخاص بالبحث اعتماداً على النظرية الاقتصادية والأدبيات المتعلقة بالموضوع .

أولاً: توصيف النموذج

لقد وصف النموذج واختيرت متغيراته اعتماداً على النظرية الاقتصادية وكذلك الأدبيات الخاصة بالموضوع وكالاتي :

$$INF = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5 + ei$$

حيث أن :

INF = معدل التضخم محسوب على أساس التغير السنوي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي

X_1 = الانفتاح التجاري معبراً عنه بقيمة التجارة (صادرات + استيرادات) , بوصفها نسبة من حجم السكان

$$X_2 = \text{الانفتاح المالي معبرا عنه بتدفقات رأس المال بوصفها نسبة من إجمالي الناتج المحلي (GDP)}$$

$$X_3 = \text{المديونية الخارجية بوصفها نسبة من إجمالي الناتج المحلي}$$

$$X_4 = \text{عرض النقد بالمعنى الواسع (M}_2\text{) بوصفه نسبة من إجمالي الناتج المحلي}$$

$$X_5 = \text{سعر الصرف الرسمي لليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي}$$

$$B_0 - b_5 = \text{معلمات النموذج المقدر}$$

$$e_i = \text{مُقدر الخطأ العشوائي}$$

ثانياً: اختبار استقرارية البيانات

جدول رقم (2) اختبار استقرارية السلسلة للمتغيرات المدروسة

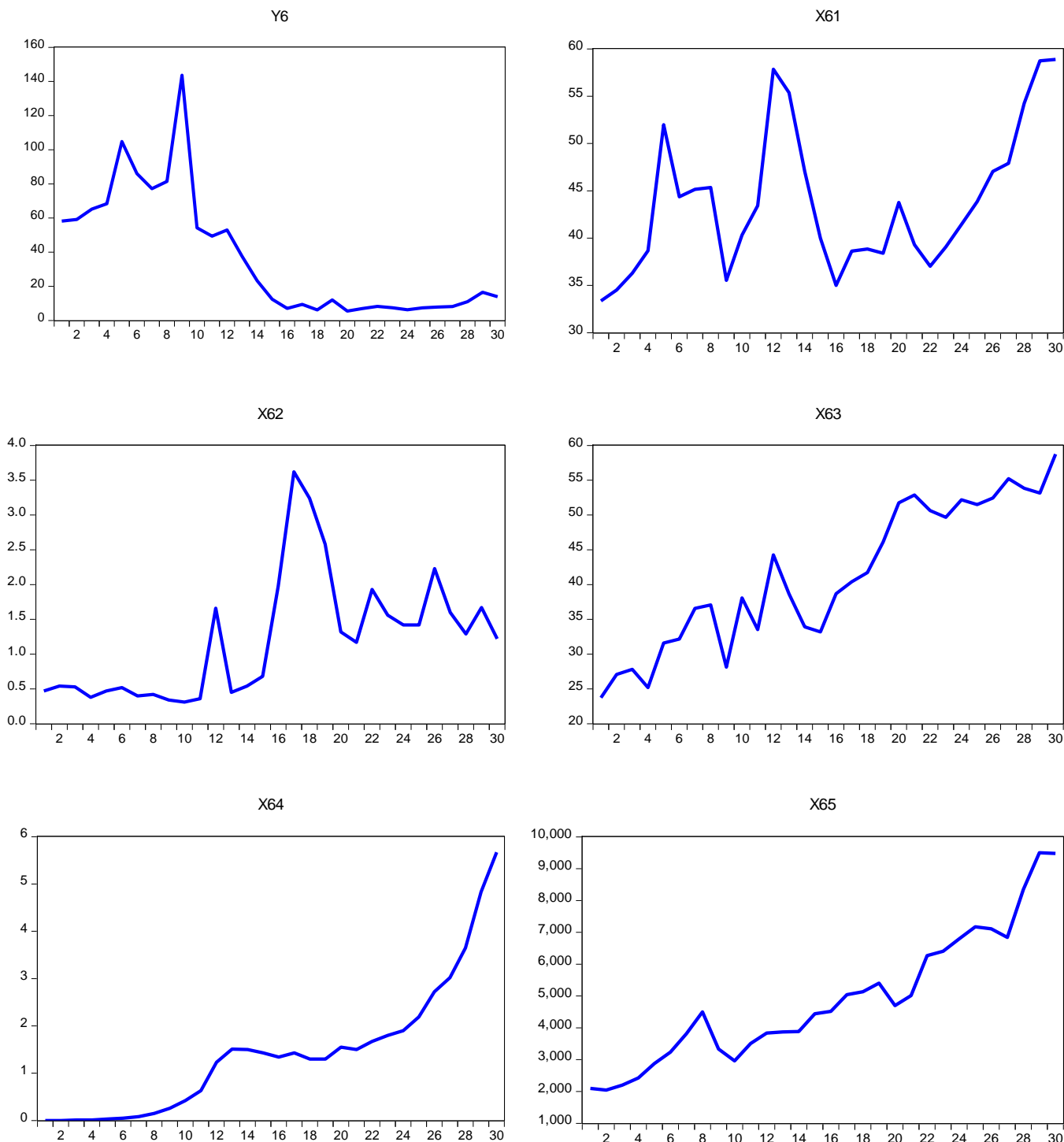
من إعداد الباحثة

Unit root test table (Augmented Dickey-Fuller test statistic)							
The unit root test results for each variable before taking the difference							
		Y6	X1	X2	X3	X4	X5
With constant & Trend	t-Statistic	-1.679	1.995	-2.136	-1.859	-0.761	1.698
	P-value	0.430	0.9997	0.232	0.346	0.8144	0.999
Decision		no	no	no	no	no	no
The unit root test results for each variable after taking the first difference							
		D(Y6)	D (X61)	D (X62)	D (X63)	D (X64)	D (X65)
With constant & Trend	t-Statistic	-5.324	-5.238	-4.895	-5.008	-7.865	-6.174
	P-value	0.0002	0.0002	0.0005	0.0004	0.000	0.000
Decision		***	***	***	***	***	***
Note : (***) significant at the level 1% , and (No) not							

من نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة قبل اخذ الفرق الأول وذلك لان القيمة الاحتمالية (P-value) أكبر من (0.05)، لذا فانه بالنسبة للمتغيرات غير المستقرة سوف يتم قبول فرضية عدم التي تنص على عدم استقرارية تلك المتغيرات، ولجعل هذه المتغيرات مستقرة سوف نأخذ الفرق الأول لها، ومن ثم إعادة اختبار استقراريتها ، ومن ملاحظ النتائج بعد اخذ الفرق الأول نجد أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة لذا سيتم الاعتماد في التحاليل اللاحقة على المتغيرات بعد اخذ الفرق الأول لها.

وتم فحص استقرارية السلسلة ولكل متغير من المتغيرات الستة المدروسة وذلك عن طريق رسم السلسلة واختبار جذر الوحدة (Unit root test)، كالأتي:

رسم السلسلة لكل متغير:



الشكل رقم (1)

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من نتائج رسم السلسلة لكل متغير من المتغيرات المدروسة نجد إن جميع المتغيرات غير مستقرة وذلك لوجود اتجاه عام صعوداً أو نزولاً، وللتأكد من النتائج أعلاه سنقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة (Unit root test) من خلال أخذ أحد مؤشرات والمتمثل بمؤشر [Augmented Dickey–Fuller test statistic].

ثالثاً : اختبار مشكلة تعدد العلاقة الخطية Multicollinearity

تعد مشكلة تعدد العلاقة الخطية من أخطر المشاكل التي تواجه العديد من الدراسات مما لها من آثار سلبية على التقديرات وخاصة معاملات الانحدار، إذ إن وجود هذه المشكلة يُصعب علينا فصل أثر كل متغير من المتغيرات المفسرة على المتغير المعتمد مما يتسبب في اتخاذنا لقرارات غير صحيحة حيال تلك النتائج، وهناك عدة طرق للكشف عن وجود هذه الظاهرة أهمها اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors - VIF)، وتعتبر المشكلة موجودة إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من (10) والجدول أدناه يبين نتائج الاختبار:

جدول رقم (3)

الجدول من إعداد الباحثة

المتغيرات	معامل تضخم التباين VIF
X1	00.01
X2	1.654
X3	1.945
X4	5.237
X5	9.618

من ملاحظة نتائج الجدول الأخير يتبين لدينا انه لا يوجد إي متغير من المتغيرات المفسرة يتسبب أو يكون سبب لمشكلة تعدد العلاقة الخطية وذلك لان جميع قيم معامل تضخم التباين اقل من (10).

رابعا :تحليل الانحدار الخطي المتعدد و مناقشة نتائجه

جدول رقم (4) تحليل علاقة الأثر

من إعداد الباحثة

معادلة التضخم	الانفتاح التجاري	الانفتاح المالي	المديونية الخارجية	عرض النقد	سعر الصرف	F	R ²	R ² J	D.W	
	b0	b1x1	B2x2	B3x3	B4x4	B5x5				
	3.16	-	-	1.82	-	-2.9	11.98	0.71	0.65	1.8
		0.01	1.94		2.32					
t	0.94	-	-1.9	2.57	-	-				
		2.18			2.46	3.13				

يمكن مناقشة النتائج المعروضة في الجدول (1)، والتي تعكس النموذج الخاص بالبحث والذي حصلنا عليه بعد إدخال البيانات الخاصة بالبحث وباستخدام برنامج (Eviews) والذي حصلنا من خلاله على النتائج المعروضة والجدول السابق .

آذ تشير (b_0) إلى قيمة الحد الثابت والذي لم يظهر بمستوى المعنوية المقبول وأكدت (b_1) وهي معلمة الانفتاح التجاري أن هنالك تأثيرات سلبية للانفتاح التجاري في التضخم وهذه النتيجة نوافق رأي الاقتصادي (رومر 1993) في أن الانفتاح التجاري يخفض من معدلات التضخم ويعد عنصرا مساعدا للسياسة النقدية , إذ يخفض من الضغوط المفروضة عليها من اجل مواجهة مشكلة التضخم , فزيادة درجة الانفتاح التجاري بنسبة (1%) نخفض التضخم بنسبة (1.5%) , وبين اختبار (t) معنوية المعلمة بتجاوز قيمة (t) المحتسبة البالغة (2.18) قيمة نظيرتها الجدولية البالغة (1.7) .

وتشير (b_2) إلى معلمة الانفتاح المالي والتي تؤكد على وجود تأثيرات سلبية لهذا المتغير في معدل التضخم وهذا يوافق أيضا رأي (رومر 1993) في أن زيادة درجة الانفتاح المالي تخفض من معدلات التضخم , إذ أن زيادة درجة الانفتاح المالي بنسبة (1%) تخفض التضخم بنسبة (1.94) إي بنسبة اكبر , ومن ثم فان الانفتاح الاقتصادي بشقيه التجاري والمالي له دور في تخفيض معدل التضخم في تركيا , وقد اظهر اختبار (t) معنوية هذه المعلمة بتجاوز قيمة (t) المحتسبة البالغة (1.9) قيمة نظيرتها الجدولية البالغة (1.7) .

وبالانتقال إلى (b_3) وهي معلمة المديونية الخارجية , فقد اظهر هذا المتغير تأثيرات ايجابية آذ أن ارتفاع المديونية يزيد من معدلات التضخم وهذه النتيجة تساند النظرية الاقتصادية اذ ان الدين الخارجي يعمق من مشكلة التضخم فزيادة الدين الخارجي بنسبة (1%) يزيد من التضخم التركي بنسبة (1.82%) إي بنسبة اكبر , ويعد الاقتصاد التركي من الاقتصادات المثقلة بالديون وهذا ما يفسر هذه النتيجة , وقد ظهرت هذه المعلمة بمستوى المعنوية المطلوب بحسب اختبار (t).

ونعكس (b_4) معلمة عرض النقود والمتمخدة إشارة سالبة , دلالة على وجود علاقة عكسية بين عرض النقد والتضخم , وهذا يخالف المنطق الاقتصادي المتبني فكرة وجود علاقة ايجابية بينهما , وتفسير هذا تركيز تركيا على الحد من نمو المعروض النقدي واختزال عرض النقد عن طريق حذف الاصفار وإعادة تقييم الليرة التركية كل ذلك أسهم في ظهور الإشارة السالبة لهذه المعلمة , واظهر اختبار (t) معنوية هذه المعلمة .

وبالتحول إلى (b_5) وهي معلمة سعر الصرف يلاحظ إن إشارة هذه المعلمة سالبة أيضا إذ إن رفع قيمة الليرة التركية أسهم في هبوط معدلات التضخم في ظل برامج الاستقرار الذي اتبعته تركيا بدء من مطلع سنة 2000 , وقد بين اختبار (t) معنوية هذه المعلمة .

وأكد اختبار (F) معنوية هذا النموذج ككل إذ تجاوزت قيمة (F) المحتسبة والبالغة (11.98) قيمة نظيرتها الجدولية البالغة (2.53) ويوضح معامل التحديد (R^2) أن مناسبته (71%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم تنسب للمتغيرات الداخلة في النموذج , وفي حين يقود ما يقارب من (29%) إلى متغيرات لم ندخل النموذج.

وساند ذلك معامل التحديد المصحح (R^{2j}) الذي بلغت قيمته (65%) وهو ينخفض قليلا عن (R^2) دلالة على أهمية المتغيرات المفسرة وبالانتقال إلى المشكلات الخاصة بالنموذج يمكن ملاحظة أن النموذج خالي من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة بحسب اختبار معامل تضخم التباين

ويؤكد اختبار (D.W) على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي إذ بلغت قيمة (D.W) (1.8) وهي تقع ضمن منطقة التأكد .

النتائج والمقترحات**أولاً : النتائج**

لقد توصل البحث إلى عدد من النتائج والتي يمكن عرضها كالآتي :

أثبتت النتائج الإحصائية الخاصة بتركيا على مسانبتها لفرضية رومر (1993) ، إذ أظهرت هذه النتائج تأثيرات عكسية للانفتاح التجاري في التضخم في الاقتصاد التركي مما يخفف من الضغوط على السياسة النقدية التركية من أجل مواجهة التضخم .

توصل البحث إلى وجود تأثيرات عكسية للانفتاح المالي في معدل التضخم ، إذ أن تحرير حساب رأس المال وتحقيق المزيد من الاندماج في سوق رأس المال الدولي من الممكن أن يخفف من مشكلة التضخم في تركيا .

أن زيادة المديونية الخارجية في تركيا يمكن أن تقوض الجهود الرامية للحد من مشكلة التضخم في تركيا أو منع تفاقمها ولاسيما إن الاقتصاد التركي يتبع السياسة النقدية المستهدفة للتضخم وان زيادة المديونية يمكن انب عرقل هذه السياسة .

ثانياً : المقترحات

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث فمن الممكن اقتراح بعض المقترحات وهي كالآتي :

على تركيا تحقيق المزيد من الانفتاح سواء كان (تجاري أو مالي) ، وإزالة كافة العقبات التي من الممكن أن تقلل من المكاسب التي يحققها الاقتصاد التركي في هذا المجال لاسيما وان الانفتاح الاقتصادي يؤدي ثماره في اقتصاد متنوع مثل الاقتصاد التركي .

لاتزال المديونية الخارجية تنخر وبقوة في الاقتصاد التركي لذا يجب توجيه سياسات الاقتصاد الكلي سواء كانت نقدية أو مالية من الممكن أن تقوض هذه المشكلة فضلا عن رفع المنافع التي يحققها الاقتصاد التركي سواء من تنوع هيكل الإنتاج أو حركة التجارة وكذلك الاستفادة من مزايا الانفتاح الاقتصادي .

على متخذي القرار (البنك المركزي) التقليل من التقلبات المفرطة للعملة المحلية (الليرة التركية) والذي من شأنه أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية التي يحتاجها الاقتصاد التركي من أجل رفع مستويات الإنتاج ودعم التنوع في الهيكل الإنتاجي والتجارة المتمتع بع الاقتصاد التركي .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1) النقاش، غازي عبد الرزاق، (2006) ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2) الخطيب، رباح جميل سعد الدين، 2005، العولمة والخصخصة والأداء الصناعي، دراسة مقارنة لعينة مختارة من الدول العربية للمدة (1980-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 3) حسين ، أمل، مقالة ما يجب إن نعرفه عن الانفتاح الاقتصادي ، 2016.4/5/5.
- 4) <https://www.egyres.com>

ثانياً : المصادر الأجنبية

- 1) Atabay, R. (2016). The Relationship Between Trade Openness And Inflation In Turkey. International Journal Of Research In Business And Social Science (2147-4478), 5(3), 137-145.
- 2) Baltagi, B., Demetriades, P., Law, S. (2009). Financial Development And Openness: Evidence From Panel Data, Journal Of Development Economia, 89 (2), 285-296.
- 3) Chinn, M., Ito, H. (2006). What Matters For Financial Development Capital Controls, Institutions And Interactions, Journal Of Development Economics, 81 (1), 163-192.
- 4) Frankel, J. A., & Romer, D. H. (1999). Does Trade Cause Growth?. American Economic Review, 89(3), 379-399.
- 5) Fuji, E. (2019): What Does Trade Openness Measure?, Oxford Bulletin Of Economics And Statistics, Forthcoming .؟ نشرة
- 6) Gräbner, C., Heimberger, P., Kapeller, J., & Springholz, F. (2021). Understanding Economic Openness: A Review Of Existing Measures. Review Of World Economics, 157(1), 87-120.
- 7) Gygli, S., Haelg, F., Potrafke, N., & Sturm, J. E. (2019). The Kof Globalisation Index– Revisited. The Review Of International Organizations, 14(3), 543-574.
- 8) Jaumotte, F., Lall, S., & Papageorgiou, C. (2013). Rising Income Inequality: Technology, Or Trade And Financial Globalization?. Imf Economic Review, 61(2), 271-309.
- 9) Khalid, M. A. (2016). The Impact Of Trade Openness On Economic Growth In The Case Of Turkey. Research Journal Of Finance And Accounting, 7(10), 51-61.
- 10) Lane, M. P. R., & Milesi-Ferretti, M. G. M. (2017). International Financial Integration In The Aftermath Of The Global Financial Crisis. International Monetary Fund.
- 11) Martens, P., Caselli, M., De Lombaerde, P., Figge, L., & Scholte, J. A. (2015). New Directions In Globalization Indices. Globalizations, 12(2), 217-228.
- 12) Niklas, P. (2015). The Evidence On Globalization. World Economy, 38(3), 509-552.
- 13) Quinn, D., Schindler, M., Toyoda, A. (2011). Assessing Measures Of Financial Openness And Integration, Imf Economic Review, 59 (3), 488-522.
- 14) Saadma, T., Steiner, A. (2016). Measuring De - Facto Financial Openness: A New Index, Beiträge Zur Jahrestagung Des Vereins Für Socialpolitik 2016 No. F16 - V3, Kiel And Hamburg: Zbw.
- 15) Schmusch ,Skander Beg. (2008), Turkeys Trade Liberalization And It Is Accession To The European Union Customs Union ,A Bird's Eye View ,P17
- 16) Squalli, J., & Wilson, K. (2006). A new approach to measuring trade openness. *Economic & Policy Research Unit Working Paper*, (06-07).
- 17) Vujakovic, Petra (2010). How To Measure Globalization? A New Globalization Index (Ngi), Atlantic Economic Journal 38 (2), 237-37.